اهمية تلك المشاركة في دعم صورتها داخل بلادها، أي دعم شرعيتها. وقد خرج الملك عبدالله (ملك الأردن) مقتنصاً قطعة من الارض الفلسطينية، ولكن سوء الاداء العسكري والهزيمة في حرب ١٩٤٨، كانت هي الصخرة التي تحطمت عليها شرعية الانظمة في مصر وسوريا، وذلك على ايدي المؤسسة التي عانت، اكثر من غيرها، من الهزيمة، اي القوات المسلحة. اما تلك الدول التي لم تتأثر بالهزيمة بشكل مباشر فربما كان يكفيها انها لم تتخلف عن الركب.

لقد كانت هزيمة ١٩٤٨ في مقدمة اسباب سقوط النظام الملكي الذي كان قائماً في مصر على اساس شرعية عقلية ـ قانونية، ليحل محله نظام جديد قائم على اساس الشرعية الثورية. ومن خلال معركة العام ١٩٥٦ ضد بريطانيا وفرنسا واسرائيل أضيف بعدان جديدان إلى شرعية النظام الثوري في مصر: بعد كارزمي برز مع صعود عبدالناصر، وبعد «ادائي» من خلال الانتصار «السياسي» الذي حققه النظام المصري في المعركة.

على ان الانفصال السوري في أيلول (سبتمبر) العام ١٩٦١، وما تلاه من تطورات ذات طابع اشتراكي في مصر، ما لبثت، كلها، ان ادت إلى بروز الانقسام بين دول ثورية وتقدمية ودول محافظة ورجعية، حاصرت فيها الأولى الاخيرة، وهددت شرعيتها التقليدية. ومع ذلك، فقد سارعت تلك الدول المحافظة الى المشاركة في مؤتمرات القمة التي دعا اليها عبدالناصر لمواجهة المشروعات الاسرائيلية على نهر الأردن، كوسيلة لدعم شرعيتها. على ان المثير ايضاً، هنا، أن عبدالناصر نفسه، عندما دعا الى تلك المؤتمرات، فانما كان يسعى إلى الحفاظ على شرعيته الثورية والكارزمية التي اكتسبها في العالم العربي، وذلك في مواجهة الاتهامات العربية بالتراخي في مواجهة اسرائيل[١١].

ولقد كانت هذه الرغبة ايضاً في الحفاظ على الشرعية الثورية والكارزمية له امام الاتهامات بترك مضيق تيران مفتوحاً امام الملاحة الاسرائيلية في مقدمة العوامل التي تفسر قرارات عبدالناصر في ازمة أيار (مايو) ١٩٦٧، والتي قادت الى الهزيمة الساحقة؛ وفي المقابل، فان تلك الهزيمة ذاتها بما اثبتته من قصور فادح في فعالية وكفاءة الانظمة «التقدمية» و «الثورية» انما دعمت من شرعية النظم المحافظة[١٢]. واستمر هذا التدعيم في الفترة اللاحقة. وكان الدعم المالي لدول المواجهة العربية هو الاسلوب الرئيس الذي مارست به تلك النظم «دورها» في المواجهة مع العدو الصهيوني.

لقد وجهت هزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ضربة قاصمة للبعد الادائي لشرعية النظام الناصري، بعد ان اظهرت الحرب افتقاده للكفاءة في تحقيق اولى المهمات التي تقع على عاتق أي نظام سياسي، وهي الدفاع عن امن الوطن وترابه. ومع ذلك، فان البعد المعنوي لشرعية النظام، ظل قائماً يفعل فعله، أي: الشرعية الثورية، والشرعية الكارزمية. وفي مواجهة ذلك الموقف، سعى النظام الناصري، بسرعة، ليسبغ على نفسه ـ على الصعيد المعنوي ـ شرعية قانونية ـ عقلانية، طرح عبدالناصر اول ملامحها في بيان ٣٠ آذار (مارس) ١٩٦٨. وفي الواقع، فان تلك الفترة عينها شهدت بداية تكوين مصدر ديني (تقليدي) للشرعية في مصر، ليس فقط بسبب فشل الشرعية (الثورية) وانما، ايضاً، بحكم ان العدو والمنتصر، أي اسرائيل، يرفع لواء الشرعية الدينية.

ان هذه المصادر الجديدة لشرعية النظام السياسي في مصر (أي: القانونية والدينية) والتي زاحمت الشرعية الثورية والكارزمية، ما لبثت ـ بعد وفاة عبدالناصر، وتولي الرئيس أنور